كيف تنهب شركات السلاح الاقتصاد الأميركي؟

فارس الجيرودي

«يجب علينا الاحتراس من النفوذ الذي لا مبرر له، سواءً كان بطلب أو بغير طلب، من المجمع الصناعي العسكري»
الرئيس الأميركي «دوايت دي. آيزنهاور» في خطابه الوداعي للأمة في ١٧ كانون الثاني ١٩٦١.

لعل الإجابة عن سؤال من يحكم أميركا؟ هو أحد أكثر الأسئلة صعوبةً، فنظام صنع القرار في الولايات المتحدة، من أعقد أنظمة الحكم في التاريخ التشريعي البشري، فهو يشبه وحشاً متعدد الرؤوس، إذ إن الدستور الأميركي من الدساتير النادرة التي تسمح لكل مجموعة ذات مصلحة اقتصادية أو توجه سياسي أو اجتماعي مشترك، أن تكوِّن «لوبي» خاصاً بها في مجلسي النواب والشيوخ، لممارسة الضغط على صانع القرار بما يخدم توجهها ومصلحتها، وبقي هذا النظام يسير متوازناً إلى حد ما حتى الحرب العالمية الثانية، حين تضخمت المصالح الاقتصادية المرتبطة بشركات صنّع السلاح في الولايات المتحدة، وتزايد تأثيرها على آليات السلطة.

ليظهر مصطلح المجمع الصناعي العسكري في أميركا military–industrial complex لأول مرة، على لسان الرئيس الأميركي آيزنهاور، الذي استخدم هذا التعبير في إشارة إلى النظام الذي يدعم تسليح القوات المسلحة الأميركية، والمؤلف من مثلث حديدي، أضلاعه البنتاغون «وزارة الدفاع» وشركات صنع السلاح والمشرعون من أعضاء مجلسي النواب والشيوخ، الذين يضمنون الموافقة على قرارات الإنفاق العسكري، ويضغطون على الرئيس من أجل التوقيع عليها.

تاريخياً وفي حقبة ما قبل الحرب العالمية الثانية، كانت الدولة الأميركية هي من تمتلك شركات صناعة الأسلحة، وهي من تشرف على كل عمليات دعم الجيش وتزويده بكل ما يحتاج إليه من إمدادات لوجستية، لكن مع تطور تكنولوجيا صنع السلاح وتعقدها، ومع تصاعد السياسات الاقتصادية النيوليبرالية في الدول الغربية، والاتجاه نحو «الخصخصة»، بدأت الحكومة الأميركية بإسناد عملية تطوير الأنظمة التسليحية بمستوياتها المتعددة، التي تبدأ من الأبحاث وتنتهي بتصنيع قطع السلاح والذخائر إلى الشركات الخاصة، التي تمتلك معظمها قيادات سابقة في الجيش الأميركي، وهنا بدأت واحدة من أكبر عمليات الفساد المقوننة في التاريخ، حيث ظلت هذه العقود تتضخم وتستهلك أجزاء أكبر من الميزانية الفيدرالية الأميركية، رغم كل محاولات كبح ذلك التضخم.

ففي عام ١٩٧٧، وفي أعقاب حرب فيتنام، بدأ الرئيس الأميركي «جيمي كارتر» ولايته، بما أطلق عليه المؤرخ «مايكل شري» التصميم على «كسر الماضي العسكري الأميركي»، إلا أن العودة إلى نهج الإنفاق العسكري المتضخم في عهد الرئيس «رونالد ريغان» مثّل انتصاراً لهيمنة المجمع العسكري الصناعي.

وبدلاً من أن يتقلص الإنفاق العسكري بعد أفول الاتحاد السوفييتي، وانفراد الولايات المتحدة بإدارة النظام الدولي من دون منافس، في عهد الرئيسين «جورج بوش» الأب و«بيل كلينتون»، حدث العكس تماماً، ففُتِح الباب على مصراعيه لمقاولي الأسلحة والاستخبارات وحلفائهم في مراكز صنع القرار، إذ أصبحت العقود أكبر ومحتكرةً في يد عدد قليل من الشركات المهيمنة، كما بدأ تطوير نوعيات جديدة من الأسلحة، لا يراد منها الاستجابة لتهديدات حقيقية، «في عصر اختفت فيه هذه التهديدات تقريباً»، بل صار الهدف الحقيقي لعملية صنع السلاح هو تحريك عجلة الاقتصاد، وتحقيق الأرباح لملاك أسهم شركات التصنيع العسكري ذات الملكية الخاصة، وهكذا تم توقيع عقود عسكرية خيالية، من دون مبررات حقيقية.

في هذا السياق ظهر مشروع طائرة «الإف– ٣٥» الذي كلف ميزانية الدولة الأميركية مبلغاً أسطورياً «١,٢» تريليون دولار، من دون أن يمتلك هذا الطراز ما يميزه عن أسلافه من طائرات الفانتوم، في القدرة على حمل أسلحة أكثر، ولا الطيران لمدى أبعد، ولا إمكانية تحميلها ببودات تشويش إلكتروني أفضل، بل كانت ميزتها الأساسية هي «الشبحية»، أي عدم قدرة الرادارات المعادية على التقاطها، وهو ما ثبت لاحقاً أنه غير دقيق، فالرادارات تلتقط هذه الطائرة، لكن ببصمة رادارية أصغر، أي إنها تظهر أصغر على شاشة الرادار، لكنها تظهر في النهاية، لاحقاً تمكنت كل من الصين وروسيا، الدولتان اللتان صممت الطائرة لاختراق مجالهما الجوي، من تطوير رادارات ثلاثية الأبعاد، يمكنها رصد «الإف ٣٥» بدقة.

وليست «الإف ٣٥» نموذجاً فريداً، إذ علق الكاتب الأميركي الشهير «غاري بريكر» على مهمة طائرة أخرى، كلفت عقود تصنيعها مئات المليارات من الدولارات من دون مبرر عسكري حقيقي يفرض ذلك، هي قاذفة «البي–٢» الإستراتيجية، قائلاً: «سبب وجود هذه الطائرة الحقيقي، هو نقل الثروة من الحكومة إلى مالكي الأسهم في شركات السلاح».

كما شكلت الحروب المتنقلة حول العالم، التي بدأها جورج بوش الابن إثر الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، مجالاً آخر لاستنزاف جيوب دافعي الضرائب الأميركيين لمصلحة شركات السلاح، بل ظهرت نتيجة هذه الحروب مسارب أخرى للإنفاق العسكري، تمثلت في الشركات الأمنية الخاصة مثل «بلاك ووتر» التي وفّرت جيوشاً من المرتزقة للقتال مع الجيش الأميركي في العراق وأفغانستان، وذلك مقابل عقود مالية ضخمة.

لذلك لم يكن غريباً أن تتحول الولايات المتحدة بسبب الإنفاق العسكري الخيالي المتزايد إلى أكبر دولة مدينة في العالم، حيث وصلت ديونها إلى ٢٢ تريليون دولار مع نهاية العام ٢٠١٨، رغم أنها صاحبة الموارد الأكبر والاقتصاد الأضخم في العالم، فكان لعملية النهب المنظمة تلك أثرها في انخفاض مستوى المواطن الأميركي العادي، وفي تقادم البنية التحتية الأميركية، وحتى ترامب الذي جاء بوعد الحد من الإنفاق العسكري، وصرف الأموال على تجديد البنية التحتية، وعلى دعم الصناعات الإنتاجية الأخرى التي توفر فرص عمل أكثر، اضطر أخيراً نتيجة الضغوط عليه من مراكز الدولة الأميركية العميقة، لإقرار ميزانية عسكرية هي الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة وفي التاريخ البشري كله، بقيمة ٧٠٠ مليار دولار.

وربما ما كان كل ذلك ليشكل مشكلةً خطيرةً للنظام الذي تديره النخبة الرأسمالية الأميركية الحاكمة، ما دامت ثروات هذه النخبة تتضخم، لولا أن هناك منافساً على الساحة الدولية هو الصين استطاع أن يحقق قفزات اقتصادية وتكنولوجية مبهرة، وأن يكسر الطوق الذي حاولت قوانين وتشريعات حماية الملكية الفكرية، أن تقيد به عملية الإنتاج في الصين، بحيث لا تخرج عن نطاق الصناعات التقليدية البسيطة، لتقتحم الصين مجالات الهواتف المحمولة وتقنيات نقل المعلومات وصناعة الطائرات والسيارات.

كما أن الصين بفضل قدراتها الاقتصادية الضخمة، وحجم اقتصادها الذي يقترب من تجاوز حجم الاقتصاد الأميركي، باتت قادرةً على تخصيص ميزانيات محترمة لتطوير أسلحة فعالة، تهدد التفوق العسكري الأميركي، لكن من دون تكاليف وعقود خيالية كتلك التي هوت بالاقتصاد الأميركي، وهذا ما ثبت من خلال سلسلة الإنجازات العسكرية (طائرات وصواريخ فرط– صوتية) التي كشفت عنها الصين، إثر توتر علاقتها بواشنطن على خلفية الحرب التجارية التي أعلنها ترامب عليها منذ دخوله البيت الأبيض.

انتهاكات حرس حدود النظام التركي تتواصل

اليابان تخصص ٣,٥٧ ملايين دولار لدعم المهجرين السوريين في الأردن

| وكالات

خصصت اليابان أمس ٣,٥٧ ملايين دولار أميركي لتمويل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن في العام الجاري من أجل مساعدة المهجرين السوريين هناك، على حين واصل النظام التركي قتلهم على الحدود مع سورية.

وذكرت وكالة «عمون» للأنباء أمس، أن الحكومة اليابانية خصصت ٣,٥٧ ملايين دولار أميركي لتمويل المفوضية في الأردن في عام ٢٠١٩ لتقديم المساعدة للمهجرين السوريين الذين يعيشون في المناطق الحضرية ومخيمات الزعتري والأزرق للاجئين.

وبحسب الوكالة، فإن، هذا التمويل سيتيح للمفوضية مواصلة تقديم الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية وتمكين المجتمع ودعم بناء القدرات للحكومة الأردنية.

وذكرت لوكالة، أن هذا التبرع السخي سيساعد في ضمان تعزيز حماية جميع المهجرين في الأردن، مثل ضمان وصول المرأة إلى الرعاية الصحية الإنجابية، وأن المراكز المجتمعية في مخيمي الزعتري والأزرق تستمر في تقديم خدماتها التي توفر مساحة حيوية للمهجرين للتجمع والقيام بأنشطة ترفيهية وتطوعية واجتماعية.

ومنذ بداية الأزمة السورية، قدمت حكومة اليابان، وفقاً للوكالة، ٥٩,١ مليون دولار أميركي إلى المفوضية في الأردن، مشيرة إلى أنها تبرعت بمبلغ إضافي قدره ٣٧ مليون دولار أميركي للمكتب الإقليمي للمفوضية من أجل مساندة المهجرين من الجنسية السورية والعراقية.

ويستضيف الأردن نحو ٦٧١ ألف مهجر سوري (بفعل الإرهاب) مسجلين لدى مفوضية اللاجئين، على حين تقول الحكومة الأردنية إن على أرض المملكة أكثر من مليون و١٠٠ مهجر سوري.

ممثل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي مع ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يستعرضان نشاطات المهجرين السوريين في الأردن (عن الإنترنت)

وتحرص الحكومة السورية باستمرار على عودة هؤلاء المهجرين إلى مناطقهم بعد تطهيرها من الإرهاب، حيث عاد الكثير منهم من الأردن بعد افتتاح معبر نصيب الحدودي بين البلدين في تشرين الأول العام الماضي.

بموازاة ذلك، أفادت «الوكالة الوطنية للإعلام» أمس، بأن الشاب السوري وسام إسماعيل (٢٥ عاماً) فارق الحياة بعد تعرضه لطعنة سكين قاتلة في صدره، إثر إشكال وقع بينه وبين شاب آخر في بلدة طليا في لبنان.

وأضافت: إن الجثة نقلت إلى مستشفى دار الأمل الجامعي في بعلبك، على حين فتحت القوى الأمنية تحقيقاً لمعرفة ملابسات الحادث.

وفي السياق، ذكرت مواقع إلكترونية معارضة، أن أحد الشبان السوريين ويدعى راتب سعيد، قد شارك على صفحة «بانوراما أخبار سورية» على مواقع التواصل الاجتماعي «الفيسبوك»، مقطع فيديو يروي تفاصيل تعرض شقيقته وأطفالها لإطلاق نار مباشر من حرس حدود النظام التركي خلال محاولتهم العبور للأراضي التركية، والذي أدى إلى وفاة طفلة وإصابة الخمسة الآخرين، طفلة منهم حالتها حرجة.

وروى سعيد، كيف كانت المسافة قريبة جداً بين الحرس والعائلة، إذ تعمدوا قنصهم عن قرب، الأمر الذي وصفه بـ«المؤسف»، مستعرضاً صور الطفلة التي فارقت الحياة والأخرى المصابة.

وأضاف: إن أحد الأشخاص الذين انبروا لمساعدة الأم، طلب من حرس الحدود الإذن بإسعاف الطفلة، فأجابوه بـ«نعم»، وما أن أدار ظهره حتى «أطلقوا عليه الرصاص».

وناشد سعيد أصحاب الشأن والمسؤولين بالتدخل لوقف الانتهاكات التي تشهدها الحدود منذ سنوات ويذهب ضحيتها مئات الأشخاص جلّهم من المدنيين.

ومنذ بداية الأزمة في سورية عام ٢٠١١ فتح النظام التركي الحدود لتدفق الإرهابيين إلى سورية، على حين قام باستغلال المهجرين السوريين بفعل الإرهاب، لابتزاز الغرب بهم، فضلاً عن استهدافهم على الحدود بالرصاص الحي.

العراق يتسلم من «قسد» ٢٠٠ داعشي جديد.. و«البيت الإيزيدي» طفلة وامرأة

| الوطن- وكالات

كشف مصدر أمني عراقي، أمس، أن «قوات سورية الديمقراطية –قسد» سلمت ٢٠٠ مسلح من تنظيم داعش الإرهابي إلى السلطات العراقية، بينما تسلّم «البيت الإيزيدي» في محافظة الحسكة، طفلة وامرأة إيزيديتين بعد تحريرهما من سجون التنظيم. وقال المصدر وفق موقع «باسنيوز» الإلكتروني الكردي: إن «قيادة عمليات الجزيرة تسلمت من قوات سورية الديمقراطية ٢٠٠ عنصر من تنظيم داعش الإرهابي، وتم تسليمهم على الحدود العراقية السورية في قضاء القائم غربي الأنبار»، مؤكداً أن «جميع العناصر هم من الجنسية العراقية».

وأضاف المصدر: إن «القوات الأمنية العراقية نقلت المطلوبين الذين تم اعتقالهم في مناطق مختلفة من سورية خلال معارك تطهيرها من تنظيم داعش إلى مراكز الاحتجاز الأمني في العاصمة بغداد».

وأشار إلى أن «لجان تحقيق مختصة ستعمل على تدقيق معلومات المطلوبين الذين تم تسليمهم إلى السلطات العراقية وكشف الجرائم التي ارتكبوها ضد القوات الأمنية والمدنيين خلال تواجدهم في العراق وسورية». وفي وقت سابق تحدثت تقارير إعلامية عن اتفاق بين «قسد» والعراق يتضمن أن تسلم الأولى بغداد ما يقارب ألفين من مسلحي داعش العراقيين الموقوفين لديها على دفعات.

وفي السياق، قال «البيت الإيزيدي» في الحسكة في بيان، وفق مواقع الكترونية معارضة: إنه وبالتنسيق مع إدارة «مخيم الهول» بالحسكة تسلّم الطفلة كرستين محسن، والمرأة كاميرة محمود من أهالي تل عزيز وتل بنات بمنطقة شنكال بالعراق، بعد أن حررتهما «قسد» في وقت سابق من سجون تنظيم داعش.

وسبق أن أخرجت «قسد» عشرات الإيزيديين من سجون التنظيم وسلّمتهم لـ«البيت الإيزيدي» في الحسكة الذي يقوم بدوره بتسليمهم لـ«البيت الإيزيدي» التابع لمنطقة شنكال بالعراق.

واجتاح تنظيم داعش أثناء سيطرته على مناطق في غرب العراق منطقة شنكال ذات الغالبية الإيزيدية، وارتكب بحقهم مجزرة راح ضحيتها الآلاف.

على خط مواز، قالت صحيفة «التايمز» البريطانية، نقلاً عن عائلة إحدى البريطانيات الهاربات من تنظيم داعش: إن «التنظيم كان يهدد النساء بقتل أطفالهن إن حاولن الهروب من صفوفه»، بحسب ما ذكرت مواقع الكترونية معارضة.

وذكرت عائلة توبا جندال (٢٥ عاماً)، التي انضمت إلى التنظيم في سورية عام ٢٠١٥ قادمة من لندن، إن ابنتهم تعرضت لتهديد بقتل ابنيها إذا حاولت الفرار، بعد أن اكتشفوا محاولتها للهرب قبل ٣ سنوات.

وحاولت جندال، التي درست اللغة الإنكليزية في إحدى الجامعات البريطانية، مراراً وتكراراً الهرب إلى تركيا، لكنها كانت تشعر على الدوام بأنها «محاصرة»، وفق ما ذكرت أختها للصحيفة البريطانية.

وخرجت جندال مؤخراً مع مئات آخرين، أغلبهم من النساء، من آخر معقل لتنظيم داعش في بلدة الباغوز شرق الفرات، برفقة ابنها إبراهيم (سنتين)، وابنتها آسيا (سنة واحدة)، ويعاني طفلا جندال حالياً من سوء التغذية، الأمر الذي دفع أسرتها قبل أيام إلى كسر الصمت، مطالبة الحكومة البريطانية السماح لابنتهم وطفليها بالعودة إلى المملكة المتحدة.

وقالت مريم، الشقيقة الصغرى لجندال: «حاولت على مدار السنوات الثلاث الماضية المغادرة، لكن تنظيم داعش هددها بقتل أطفالها»، وكشفت أن ابنتها آسيا أصيبت بشظية في ساقها نتيجة غارة جوية.

وأضافت مريم: أن أختها «حاولت المغادرة مرتين أو ثلاث مرات من سورية إلى تركيا، لكنها لم يكن لديها المال ولا وسيلة للهروب، كانت محاصرة».

تجدر الإشارة إلى أن طفلي جندل من زوجين مختلفين، وكلاهما قتل خلال المعارك في سورية، لكن لا تزال جنسية الطفلين غير معروفة حتى الآن.

مجلة أميركية: أرقام ضحايا «التحالف» في الرقة لا تمثل شيئاً أمام الواقع

| الوطن- وكالات

أكدت مجلة «وايرد» الأميركية، أن عدد الضحايا المدنيين الذي قتلوا في مدينة الرقة من جراء قصف «التحالف الدولي» الذي تقوده أميركا أكثر بكثير من الأرقام التي أعلن عنها هذا «التحالف». جاء ذلك في تقرير نشرته المجلة حول المقابر الجماعية التي خلفتها المعارك بين قوات «التحالف» و«قوات سورية الديمقراطية– قسد» من جهة وتنظيم داعش الإرهابي في الرقة من جهة ثانية والتي انتهت باتفاق بين الطرفين أسفر عن انسحاب آمن للتنظيم من المدينة، وذكرت فيه أن الغارات الجوية للتحالف قتلت ما لا يقل عن ١٢٠٠ مدني، وذلك بحسب تقديرات الجيش الأميركي.

لكن المجلة وفي التقرير نقلت سكان من الرقة، بحسب مواقع إلكترونية معارضة قولهم: إن أرقام القتلى المدنيين التي أعلن عنها «التحالف» لا تمثل شيئاً أمام أرض الواقع، ورأى العديد من هؤلاء السكان أن القصف الجوي الجائر سيؤدي إلى المزيد من التطرف في السنوات القادمة.

وفي أيلول من العام الماضي زعم «التحالف» أن عدد المدنيين الذين قتلوا خلال عملياته في سورية والعراق بلغ ١١١٤، منذ آب ٢٠١٤، على حين دحض «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض في الشهر ذاته رواية «التحالف» مؤكداً أن الأخير قتل منذ الـ٢٣ من أيلول من العام ٢٠١٤، حتى ٢٣ أيلول ٢٠١٨، نحو ١١٨٤٦ شخصاً في البلدين، بينهم ٣١٧٧ شهيداً مدنياً سورياً، في محافظات الحسكة والرقة وحلب وإدلب ودير الزور. ولفتت المجلة الأميركية في تقريرها إلى «انشغال الناس حالياً بإيجاد أحبائهم ليتمكنوا من دفنهم بالشكل الصحيح، على أمل أن يقوموا بإعادة إعمار مدينتهم المدمرة بعد ذلك». وبعد سيطرة «قسد» على الرقة، أعلنت عن تشكيل ما يسمى «مجلس الرقة المدني»، ومع بداية عام ٢٠١٨ قام الأخير بتشكيل فريق تحت مسمى «فريق الاستجابة الأولية» مهمته العثور على المقابر الجماعية، ونقل الجثث منها والتعرف عليها. ولفت المجلة في التقرير إلى تلك الجثث تم دفنها على عجل، مشيرة إلى أن بعض المقابر يوجد فيها جثة واحدة، وفي مقابر أخرى تتواجد ١٥٠٠ جثة، ولم يتسن للسكان دفنهم بشكل لائق بسبب حدة المعارك. وأشارت إلى أن «فريق الاستجابة» وظف مجموعة من الرجال، بدؤوا كحفاري قبور، ويعملون من الثامنة صباحاً حتى الثالثة بعد الظهر، على أمل أن يجد الأهالي رفات أحبابهم.

وأوضحت، أنه يتعذر على الأهالي في كثير من الأحيان التعرف على الجثث، وفي أحيان كثيرة يعتمدون على نوع الملابس، أو أسنان الموتى، للتميز بينهم، وأضافت: «توزع الجثث المستخرجة، لتدفن بأسرع ما يمكن، بسبب غياب التيار الكهرباء وشبه انعدام لوجود الثلاجات، ويعاد دفن الجثث المجهولة في المقابر الحديثة، على حين تدفن جثث أخرى في مقابر خارج المدينة».

وذكرت المجلة أن الفريق يعمل على تحديد القبور في البداية، ووصفت هذه المهمة بأنها «شاقة بسبب غياب المعدات الحديثة وضعف التمويل، ويستخدمون خرائط جوجل، باحثين عن صفوف مستوية ضمن الحقول، أو عن خيوط متتالية، قد تكون ضالتهم لاستكشاف مقبرة جديدة».

ولفتت إلى أن «لجنة الاستجابة» تبلغ الأهالي «عبر واتساب والماسنجر ليحصلوا منهم على العلامات المميزة لأقاربهم، كأحذية كان يرتديها القتلى لآخر مرة، أو ربما سن ذهبية، أو ساعة يد».

Reference: SY-DA-00589-01

ACTION AGAINST HUNGER

Syrian Arab Red Crescent

TENDER ADVERTISEMENT

CALL FOR TENDERS FOR REHABILITATION OF WATER WELL IN Dera'a GOVERNORATE.

Action Against Hunger (AAH) is a registered International nongovernmental organization, founded in 1979, with operations in more than 40 countries, around the world. Teams in the field combat hunger on four fronts: nutrition, food security, health, water and sanitation.

Tender Ref# SY-DA-00589.

Rehabilitation of water well in Dera'a Governorate.

Bidding documents and conditions can be obtained by interested parties from ***Action Against Hunger (AAH)*** offices at the below address between **09:00 AM till 04:00 PM** starting from ***April 7th, 2019 till April 28th,2019***.

Tender Committee contact in Damascus:
Address: Sharkasiyeh Bldg. 2937, Shaalan, Damascus, Syrian Arab Republic.
Phone: +963 11 3329 946
Fax: +963 11 332 9945
E-mail: procurement@sy.acfspain.org

Deadline for tender Submission:	April 28th, 2019, at 04:00 PM.
Bid Validity:	120 days.
Currency:	Bid must be submitted in Syrian Pounds.
Performance Bonds:	Certified Check good for the 5% of the Contract Value.
Warranty Bonds:	Certified Check good for the 5% of the Contract Value.
Delay Penalties:	0.5% of the total contractual value per each delay.

Reference: SY-DA-00589-01

ACTION AGAINST HUNGER

Syrian Arab Red Crescent

إعلان عن مناقصة

دعوة للمشاركة في مناقصة تأهيل ابار في محافظة درعا

منظمة مكافحة الجوع ***(AAH)***،منظمة عالمية غير حكومية تأسست عام 1979. تقوم المنظمة بممارسة عملها في اكثر من 40 دولة حول العالم. تسعى الفرق الميدانية في منظمة مكافة الجوع ***(AAH)***، للعمل في أربع مجالات رئيسية: التغذية والأمن

مناقصة مرجع: SY-DA-00589

إعادة تأهيل آبار مياه في محافظة درعا.

يمكن الحصول على وثائق وشروط المناقصة من قبل الأطراف المعنية من مكتب المنظمة على العنوان الموضح أدناه من الساعة **09:00 صباحاً وحتى الساعة 04:00 عصراً**، ابتداءً ***من 07 نيسان 2019 ولغاية 28 نيسان 2019***.

للتواصل مع لجنة المناقصات في دمشق:
العنوان: شركسية، بناء. 2937، الشعلان، دمشق - الجمهورية العربية السورية.
هاتف: 00963113329946.
فاكس: 00963113329945.
بريد الكتروني: procurement@sy.acfspain.org.

الموعد النهائي لتسليم العروض:	28 نيسان 2019، عند الساعة 04:00
صلاحية العروض المقدمة:	120 يوما.
العملة:	الليرة السورية.
ضمان حسن التنفيذ:	5% من القيمة الكلية للعقد على شكل شيك مصدق.
ضمان الكفالة:	5% من القيمة الكلية للعقد على شكل شيك مصدق.
غرامات التاخير:	0.5% من القيمة الكلية للعقد عن كل يوم تأخير.